لحم، جوزيف لوفنشتاين. وتبين من ذلك الحوار (ومن حوارات أخرى أجريناها مع مسؤولي الجامعة) ان جامعة بيت لحم طالبت الحكومة الأردنية باصدار اعتراف رسمي بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة، وكان رد الحكومة الأردنية، ان الشرط لمثل هذا الاعتراف هو قبول الجامعة في اتحاد الجامعات العربية. وعرفت جامعة بيت لحم، مقدماً، ان أحد شروط قبولها في الاتحاد المذكور هو ان يكون على رأسها شخص عربي. وهكذا وجدت الجامعة نفسها مضطرة للموازنة بين تلبية هذا الشرط من ناحية، وبين عدم الاعتراف بالاجازات العلمية التي تمنحها من ناحية أخرى. وبناء على توصية الرئيس الحالي، [السابق] وبعد دراسة متأنية للمسألة، اتخذ القرار بأن يتولى رئاسة الجامعة شخص عربي يتمتع بسجل أكاديمي مرموق واكليريكي، فيما تقرر إسناد منصب آخر رفيع الى الرئيس الحالي [السابق] في الجامعة نفسها. وبعد ان استمعت اللجنة الى كل هذا، خلصت الى ان قرار الجامعة كان نتيجة المأزق الأكاديمي الذي حُشرت فيه، ولم يكن ناشئاً عن عدم اكتراث الجامعة بالحرية الأكاديمية في حرمها.

ولقد أثيرت، في مداولات اللجنة، تهمة أخرى تتعلق بانغماس جامعات الضفة الغربية بالسياسة أكثر من الشؤون الأكاديمية. وفي رأي أصحاب هذه التهمة، ان الهدف الحقيقي لجامعات الضفة الغربية هو تنمية كوادر قيادية، وبناء «أنتليجنسيا» يُقدّر لها ــ عندما يأتي أوانها ــ خدمة احتياجات دولة فلسطينية. والادعاء هو ان مثل هذه الغاية تتخطى حدود النشاط الأكاديمي، وتجعل منه نشاطاً سياسياً. وان اللجنة ترفض قطعياً مثل هذه التهمة، وتعلن ان تنشئة قيادات لتتولى خدمة المجتمع الذي تنتمي اليه الجامعة هي غاية أكاديمية في المقام الأول.

٦ ــ العلاقة بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات في المناطق [المحتلة]:

ان شبكة معقدة من العلاقات، الايجابية والسلبية، قد نسجت بين الحكومة العسكرية والمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] منذ حرب الأيام الستة. ففي جانب التعاون الايجابي، نجد ان الحقيقة الأهم هي انه لم تكن هناك اية مؤسسات أكاديمية في المناطق [المحتلة]، قبل حرب الأيام الستة، بينما توجد فيها الآن خمس مؤسسات. وأكثر من ذلك، أن الحكومة العسكرية نفسها أقرت إنشاء هذه المؤسسات. ونجد في حالة جامعة بير زيت ان الحكومة العسكرية أقرت تحويلها من معهد عالٍ (جونيور كولدج) (يعمل كامتداد للجامعة الأميركية في بيروت) الى مؤسسة مستقلة. ولقد زودت الحكومة العسكرية هذه المؤسسات بتراخيص العمل لفترات محددة (مع العلم انه ليس واضحاً الأساس الذي استندت اليه في اجراءاتها هذه، قبل الأمر العسكري ٨٥٤ الذي سيلي شرحه) وسمحت لها بوضع مناهجها الدراسية وموادها التعليمية، وفق ما رأت مناسباً لها (ضمن الاطار الموضوع). بل انه لا بد من ملاحظة ان الحكومة العسكرية سمحت لعدد من الأساتذة من أقطار عربية (أبرزها الأردن)، بالتدريس في هذه الجامعات، علماً ان هذا كان يتطلب منحهم أذوناً خاصة. ثم ان الحكومة العسكرية تعترف بالدرجات العلمية التي تمنحها هذه الجامعات (لغرض دفع الرواتب للمدرسين مثلاً).

ولقد تطلب تأسيس هذه الجامعات، ثم نموها الاداري وتطورها، قدراً ضرورياً من الصلات بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات، وتكون لدى اللجنة انطباع مؤداه انه لا الحكومة العسكرية، ولا الجامعات رغبت في قيام تعاون يتجاوز الحد الأدنى الضروري. وحين سألنا عما اذا كانت الحكومة العسكرية قد طلبت من اي من الجامعات تقديم اية مساعدة أكاديمية (كتنظيم دورات لتطوير العمال المحليين، والخدمات المختبرية المتنوعة، الخ..)، كان الجواب بالنفي. أما الجامعات فهي من جانبها لم تسع للتعاون مع الحكومة العسكرية الا حين كانت في حاجة الى ذلك. وهذا ما يحدث فعلاً أحياناً، حين يحتاج الطلبة تدريباً عملياً في دوائر الحكومة. وعلى سبيل المثال، فلقد طُلب الى الحكومة العسكرية ان تأذن لطلبة التمريض في جامعة بيت لحم بالتدرب عملياً في مستشفيات الحكومة في المناطق [المحتلة]، ولطلبة التربية بالتدرب على التدريس، كمعلمين في مدارس الحكومة. هذان الطلبان رفضتهما الحكومة العسكرية. ان إقامة الصلات لازمة،